



المملكة العربية السعودية

جمعية شارك للأبحاث الصحية

جمعية رقم 1283

## الدليل التنظيمي

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

السياسات- والإجراءات-المؤشرات

جمعية شارك للأبحاث الصحية



## تعريفات الدليل

### غسيل الاموال

عملية ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقية أموال مكتسبة خالفت للشرع النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر وتتم عملية غسل الاموال عادة بثلاث مراحل أساسية هي:

1. مرحلة التوظيف (مرحلة الابداع).

2. مرحلة التغطية.

3. مرحلة التكامل (إضفاء الصفة الشرعية على الاموال).

### مقدمة:

تدرك جمعية شارك للأبحاث لصحية كمؤسسة غير ربحية تتمثل رسالتها في التنمية الاجتماعية في منطقة الرياض، مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب. وتواجه المؤسسات الغير ربحية مثلها مثل بقية المؤسسات التحدي المتمثل في التصدي لخطر غسل الاموال على جهات متعددة. وتتمتع المنظمات غير الربحية تقليديا بمستوى عال من الثقة من قبل المجتمع ككل، لهذا السبب يجب على المنظمات غير الربحية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب غسل الأموال المحتمل وتمويل الإرهاب من خلال إساءة استخدام عملية التبرع الخيرية.

لذلك طورت جمعية شارك للأبحاث الصحية هذا الدليل لمساعدة الإدارة العليا بالجمعية وجميع الموظفين لاتخاذ القرارات الوقائية من محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستند الدليل على العديد من الوثائق المرجعية من أهمها: نظام غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٣١) وتاريخ ١٤٣٣/٥/١١ هـ. نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ١٦) بتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٤ هـ. وأنظمة حوكمة الجمعيات الأهلية.



وستقوم الجمعية بتطوير هذا الدليل بشكل مستمر لتعزيز نظام الحوكمة وتطبيق اعلى المعايير العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإجراءات الموصى بها من فرقة العمل المالي FATF :

توصي FATF بأفضل الممارسات التالية للمنظمات غير الربحية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- 1 - ضمان ممارسة الحوكمة الجيدة والإدارة المالية القوية، بما في ذلك الضوابط الداخلية القوية وإجراءات إدارة المخاطر
- 2 - تنفيذ العناية الواجبة على الافراد والمنظمات التي تقدم الأموال للمنظمة الغير ربحية او تحصل عليها.
- 3 - التحقق من سمعة المودع او الشريك من خلال استخدام معايير الاختيار والبحث عن المعلومات المتاحة للجمهور، بما في ذلك قوائم العقوبات المحلية وقوائم الأمم المتحدة.
- 4 - الدخول في اتفاقيات مكتوبة عندما يكون ذلك ممكنا لتوضيح توقعات ومسؤوليات المانحين بما في ذلك المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بتطبيق الأموال ومتطلبات الإبلاغ المنتظم والتدقيق والزيارات الميدانية.
- 5 - إجراءات تحليل داخلي للمخاطر للمساعدة في فهم المخاطر التي تواجهها بشكل أفضل في عمليات المؤسسة، وتصميم تدابير التخفيف المناسبة من المخاطر والعناية الواجبة.
- 6 - وضع ضوابط وإجراءات مالية قوية واحتفاظ بسجلات ماليه كافية وكاملة للإيرادات والمصروفات والمعاملات المالية طوال عملياتها بما في ذلك الاستخدام النهائي للأموال.
- 7 - تحديد اهداف البرنامج بوضوح عند جمع الأموال والتأكد من تطبيق الأموال على النحو المنشود.



8 - التأكد من ان المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يقوم بها المانحون والحاصلون عليها متاحة للجمهور.

9 - التأكد من الإبلاغ عن مصادر دخل المودع او الممول، ووضع معايير لتحديد ما اذا كان ينبغي قبول التبرعات او رفضها.

### سياسة التدابير المشددة على العملاء:

تشمل تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه العملاء والتي ينبغي اتخاذها كحد ادني ما يلي:

- أ. الحصول على معلومات اضافيه عن العميل مثل: المنصب، حجم الأصول، تحديث بيانات الهوية ومعلومات الملكية للشركات بشكل دوري.
- ب. فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها والحصول على معلومات إضافية بشأن ذلك.
- ت. الحصول على معلومات عن مصدر الأموال او الثروة للعميل.
- ث. تعزيز الرقابة بشأن علاقات العمل وذلك بزيادة عدد مرات التدقيق في العمليات التي يتم اجراءها، خلال مدة قيام علاقة العمل لضمان اتساق العمليات التي يتم اجرائها مع ما تعرفه المنشأة عن العميل ونشاطه ودرجة المخاطر.
- ج. عدم قبول أي مبالغ نقدية كتبرعات بأي حال من الأحوال.
- ح. عدم قبول أي مبالغ نقدية مقابل خدمات الجمعية (كرسوم العضوية) تزيد قيمتها عن 1000 ريال سعودي.

### سياسة الإبلاغ عن اشتباه حالة غسل الأموال:

- أ. ارسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحددة التحريات المالية ذات العلاقة بشكل مباشر.
- ب. توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافيه عن العملية ذات العلاقة وفقاً لنماذج الإبلاغ المعتمدة ، على ان يشمل البلاغ كحد ادنى علي المعلومات الاتية:



- 1 . أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم ومعلومات عن عناوينهم وأرقام هواتفهم.
  - 2 . بيان بالعملية المشتبه بها واطرافها وظروف اكتشاف وحالتها الراهنة.
  - 3 . تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها.
  - 4 . أسباب ودواعي الاشتباه التي استند اليها الموظف المسؤول عن الإبلاغ.
- ت. في حالة التبليغ، يجب على المنشأة عدم اخطار او تحذير العميل المبلغ عنه بالتبليغ او الاشتباه.
- ث. تقدم مؤسسات الاعمال والمهن غير المالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات المالية وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الطلب ويمكن ان يشمل الطلب على مايلي:

- 1 . معلومات عن الطرف المبلغ عنه
- 2 . بيان بالمعاملات التجارية او المالية للمبلغ عنه او الأطراف ذات الصلة.
- 3 . تقديم المبررات والمؤشرات الدالة على الشك مؤيدة بالمستندات.

### إجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- أ. تحديد ما اذا كان العميل الحالي او الجديد والمستفيد الحقيقي سبق ان كان او انه حالية او من المحتمل ان يكون في المستقبل شخصيا سياسيا ممثلا للمخاطر.
- ب. ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر ثروة أموال العملاء والمستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلي للمخاطر.
- ت. تجنب التصرف الذي من شأنه تحذير العملاء بشكل مباشر او غير مباشر عن أي اشتباه يتبادر بشأن العمليات التي يقوم بها العميل وعلى مؤسسات الاعمال والمهن غير المالية التأكد مما يلي:

- 1 - القبول لشكلي للمعاملات المشتبه بها وعدم رفضها.
- 2 - تجنب عرض البدائل للعملاء او تقديم النصيحة او المشورة لتفادي تطبيق التعليمات بشأن العمليات التي يجرونها.



3 - المحافظة على سرية البلاغات عن العملاء او العمليات المشتبه بها، المعلومات المرتبطة بها المرفوعة لوحدة التحريات المالية.

4 - الا يؤدي اجراء الاتصال بالعملاء او مع الأطراف الخارجية للاستفسار عن طبيعة العمليات الى اثاره الشكوك حوله.

### المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية او العمليات المشتبه بها في الاعمال والمهن غير المالية المحددة

#### حالة المحاسبين القانونيين:

تتمثل المخاطر المرتبطة بالمحاسبين القانونيين كمهنة مستقلة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أساسي في امكانيه استغلال هذه المهنة في إخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين من العمليات التي تتم من خلالها لذا فإنه يجب على المحاسبين القانونيين الالتزام بتطبيق احكام نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عندما يقومون بالأعداد لعمليات مالية لصالح عملاتهن تتعلق بأحد الأنشطة التالية:

- 1 - شراء وبيع العقارات.
- 2 - إدارة أموال العملاء واوراقهن المالية او ايه أصول أخرى لهم.
- 3 - إدارة الحسابات المصرفية او حسابات التوفير او الحسابات الخاصة بالأوراق المالية.
- 4 - تنظيم المساهمة في انشاء وتشغيل وإدارة الشركات.
- 5 - انشاء وتشغيل وإدارة الأشخاص الاعتبارية او الترتيبات القانونية وشراء وبيع الكيانات التجارية.



## حالة العقار:

يعد أسلوب غسل الأموال من خلال القطاع العقاري أسلوباً تقليدياً خاصه في المجتمعات القائمة على التعامل النقدي، ويمكن ان يتم غسل الأموال من خلال العقارات عن طريق عدة صور تتضمن في طريقة وطبيعة عمليات البيع والشراء في هذا القطاع.

المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية او العمليات المشتبه بها في تجارة البيع والشراء والعقارات:

- 1 . شراء او بيع عقار بقيمة لا تناسب إطلاقاً مع القيمة الفعلية له مقارنة بأسعار السوق او أسعار العقارات المماثلة في ذات المنطقة، سواء بالزيادة او النقصان.
- 2 . تكرار شراء عقارات لا تتناسب اسعارهم مع القدرة المعتادة للمشتري حسب ما هو معلوم عنه او الشك في انجاز هذه العمليات لسحاب اشخاص اخرين.
- 3 . قيام العميل بشراء عقار مخصص للاستعمال الشخصي كمنزل عائلي على ان يتم تسجيله باسم الشركة يملكها العميل.
- 4 . قيام العميل بطلب إعادة تصميم للعقار الذي ينوي شراؤه او اجراء تحسينات كبيرة فيه وبحيث يقوم العميل بدفع قيمة إعادة التصميم او كلفة اجراء التحسينات نقدا لغايات بيع العقار بقيمة إضافية.
- 5 . قيام العميل بدفع قيمة العربون نقداً ومن ثم رفضه إتمام عملية الشراء واسترجاع قيمة العربون من خلال شيك.
- 6 . قيام العميل بدفع قيمة العربون الازم لشراء العقار بموجب شيك صادر عن شخص ثالث لا تربطه به علاقة واضحة او محل شبهه او من غير أصوله او فروعه.
- 7 . عدم اهتمام العميل بمعاينة العقار والتأكد من حالته الإنشائية قبل إتمام عملية الشراء او العملية التي يرغب بإتمامها.



- 8 . ان يقوم العميل بشراء عدد من العقارات في مدة القصير، ولا يبدي أي اهتمام بخصوص موقعها وحالتها وتكاليفها إصلاحها وغير ذلك.
- 9 . قيام العميل ببيع عقارات مملوكة له دون الاهتمام بالثمن.
- 10 . قيام العميل بتسجيل الممتلكات او الرهن باسم شخص اخر لإخفاء ملكية العقار.
- 11 . قيام العميل بشراء العقار بأعلى من قيمته الحقيقية وعلى أن يتم الاتفاق مع المشتري على إعادة فرق القيمة للعميل خارج الدوائر الرسمية.
- 12 . أن يقوم العميل ببيع عقار بعد شراءه مباشرة بسعر أقل من سعر الشراء.
- 13 . قيام العميل بدفع ثمن العقار بثمن من أموال مصدرها دول ذات مخاطرة عالية.
- 14 . قيام العميل بالطلب من المكتب العقاري تحويل ثمن العقار الى دول ذات مخاطر عالية
- 15 . قيام العميل بإجراء عمليات معقدة تخص مجموعة من العقارات وذلك بالشراء ومن ثم إعادة البيع والمبادلة والمقايضة.